جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر (لسانيات عامة).
التخصص: لسانيات عامة.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي.

السنة الجامعية: 2023/2022
السداسي الأول.
أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة الرابعة: سيبويه (ت 180 هـ).

1-التعريف بسيبويه[1]: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، اشتهر بلقبه "سيبويه"، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى. قدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة "حماد بن سلمة بن دينار" المحدث المشهور حينئذ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصمّم على التفقّه في اللغة والنحو.

لزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم "عيسى بن عمر"، و"الأخفش الكبير"، و"يونس بن حبيب"، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا، متبعا في ذلك طريقتين:

- طريقة الاستملاء العادية.
- طريقة السؤال والاستفسار، مع كتابة كل إجابة وكل رأي يدلي به الخليل، وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية.

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: "سمعنا بعض العرب يقول"، و"سمعنا العرب تنشد هذا الشعر"، و"سمعنا من العرب"، وهو "كثير في جميع لغات العرب"، و"عربي كثير"، و"عربي جيد"، و"قد سمعناهم"، و"قال قوم من العرب ترضى عربيتهم"، و"سمعنا من العرب من يوثق بعربيته" يدل على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز وأخذ عن الأعراب. وكتابه مليء بأقوال العرب وأشعارهم التي لا يرويها عن شيوخه؛ مما يؤكد أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستقي منها المادة اللغوية الفصيحة الصحيحة.

---

[1] ينظر في ترجمة سيبويه: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص66، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 2/ 346. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 3/ 463. والفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تح: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2001، ص133.

ولما توفي الخليل خلفه -على ما يظهر- في حلقته؛ إذ نجد كتب طبقات النحاة تنص على طائفة من تلاميذه، مثل: الأخفش الأوسط، وقطرب.

وأكبّ حينئذ على تصنيف "الكتاب"، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو، فحسب، بل في بغداد أيضا التي رحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة.

2- <u>السماع والتعليل والقياس</u>:

2- 1- <u>السّماع</u>: اتّبع سيبويه في السماع الأسس التي وضعتها مدرسته البصرية، كما عند ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والخليل؛ فمصادر السماع عنده هي:

- النقل عن القراء.
- النقل عن علماء اللغة الموثوقين.
- النقل عن العرب الذين يوثق بفصاحتهم.

وقد اتبع سيبويه سُنّة مدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه رُوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن.

2-1-1- <u>النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثوقين</u>: يقول ابن الجزري: إن سيبويه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، ويظهر -إن صح ذلك- أنه لم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن بعض تلاميذه؛ إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ، وخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقه. ونظن ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل، وغيره من أئمة القراءات في البصرة، مثل، يعقوب بن إسحاق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات العشر. وكان سيبويه يقول: القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة[1]؛ ولذلك قلما يذكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها.

ومما وقف عنده الآية الكريمة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[يس/82]، وكان ابن عامر يقرأ "يكونَ" بالنصب، وهو بذلك يخالف القياس؛ لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر، على نحو ما يقرر ذلك سيبويه، إلا إذا كان جوابا له، ولم يُرِدِ اللهُ -في رأيه- أنه يقول للشيء "كُنْ فَيكونَ"، وإنما أراد أنه يقول للشيء "كُنْ" فحسب، ثم أخبر أنه يكونُ، ومعنى ذلك أن قوله: "فيكونُ" كلام مستقل ليس مترتبا على الأمر. قال: «كأنه قال: إنّما أمرُنا ذالكَ، فيكونُ»[2]. ومن هنا نرى سيبويه يذكر في الآية قراءة الجمهور بالرفع، ولا يعرض لقراءة ابن عامر.

ومن ذلك أن نراه لا يعرض لقراءة حمزة في قوله: ((تَسَاءَلُونَ بِهِ وَ**الأَرْحَامِ**))[النساء/1][3] بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، بل لا بد من أن يقال: مررت بك وبزيد، أي: إنه لا بد في العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 1/ 148.

[2] نفسه، 39/3.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت)، 2/ 247.

[4] سيبويه، الكتاب، 2/ 381.

ويتردد في الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثوقين في موطنه، وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، ويليه يونس بن حبيب الذي نقل عنه أكثر من مائتي (200) مرة، ثم الأخفش الكبير، ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون (47) نقلا، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعا وأربعين (44) رواية، ثم عيسى بن عمر، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون (22) مرة، ثم ابن أبي إسحاق، وقد نقل عنه أربع(4) مرات، وهو لا ينقل عنه ولا عن أبي عمرو بن العلاء مباشرة[1].

ونقل أيضا عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات، ومنها قوله: «وحدّثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: ((ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا))، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ»[2].

2- 1- 2- <u>النقل عن العرب الذين يوثق بفصاحتهم</u>: سافر سيبويه إلى بوادي نجد والحجاز، وقيّد كثيرا عن الأعراب الفصحاء، وكتابه زاخر بما قيده عنهم شعرا ونثرا.

وكان موقفه من العرب دائما أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير، معتمدا عليها في تقرير قواعده. ولم يكن يسجلها وحدها، بل كان يسجل أيضا ما جاء شذوذا على ألسنتهم، وهو ينعته تارة بالضعف، وتارة بالشذوذ، أو القبح أو الغلط، ويقصد بذلك إلى أنه يخالف القياس الذي ينبغي اتباعه[3].

ومن ذلك قوله: «واعلم أن ناسا من العرب يَغْلَطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم»[4]. وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم "إنّ" والمعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعا منصوبين؛ لأنهما يتبعان منصوبا.

- <u>ومنه أيضا نصبهم المضارع بعد الفاء</u>، فالمعروف أن الفاء لا يُنصَب المضارع بعدها إلا إذا كانت -كما قرر هو نفسه- جوابا لأمر، أو نهي، أو تمنّ، أو استفهام، أو نفي، أو عرض، أو تحضيض، أو دعاء، فإن نصب معها في كلام ولم يكن جوابا لأحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذا وضعفا إن جاء عن العرب في بعض أشعارهم، يقول: «وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ... فمما نُصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر[من الوافر]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ***وَأَلْحَقُ بِالحِجازِ، **فَأَسْتَرِيحَا**

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس [من الطويل]:

ثُمَّتَ لَا تَجْزونَني عِنْدَ ذاكُمُ***وَلَكِنْ سَيَجْزِيني الإِلَهُ، **فَيُعْقِبَا**

وهو ضعيف في الكلام»[5].

- <u>التصغير</u>: يقول في باب التصغير: «من العرب من يقول في ناب: نُوَيْب، فيجئ بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم»[6]. وأساس الغلط عنده أن ما ثانيه حرف علة مقلوب عن الياء أو الواو يرد إلى أصله في التصغير، فـ "نابٌ" تُصَغَّرُ على "نُيَيْب" و"بَابٌ على "بُوَيْب". ولذا كان يرى أن "نُوَيْبا" غلط، وأنه ينبغي أن تكون

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص81.

[2] سيبويه، الكتاب،2/ 399.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص81.

[4] سيبويه، الكتاب، 2/ 155.

[5] نفسه، 3/ 39.

[6] نفسه، 3/ 462.

"نُيَيْبا". ويشير إلى العلة في إجراء هؤلاء العرب "نابًا" على مثال "بَاب"؛ إذ الألف الزائدة في التصغير، إذا كانت ثانية في اللفظة تقلب واوا، ولمّا كان ذلك يجري في كثير من الكلمات مثل: كاتب وكُوَيْتِب وشاعر وشُوَيْعِر، توهموا أن من حقهم أن يقلبوا ألف "ناب" في التصغير واوا.

وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على القياس النحوي، وما خالف المشهور الذي استنبطت منه القواعد، ينعته بالغلط، وهو يريد بذلك أن يثبت عليهم التوهم فيه.

2- 2- **التعليل**: تكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة، أو للأمثلة الشاذة. يقول في فواتح كتابه: «وليس شيء يضطَرون [العرب] إليه، إلا وهم يحاولون به وجها»[1]. فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب، ولا توجد قاعدة بدون علة. ومن أمثلة ذلك:

- **تعليل عدم جزم الأسماء**: يقول: «وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»[2]. قال الزجاجي موضحا هذه الفكرة: «وذلك أنك لو أردت جزم "جعفر" لزمك إسكان الراء، وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين؛ لأنه ساكن وقبله الراء ساكنة، فكان يختل الاسم لذلك»[3].

- **تعليل عدم جر الفعل**: يقف سيبويه عند إعراب المضارع، من حيث إنه يرفع، وينصب مع أدوات النصب، ويجزم مع أدوات الجزم، ويلاحظ أنه لا يُجرّ، ويحاول التعليل لذلك، فيقول: «وليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه مُعاقِبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»[4]، أي إن الجرّ لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة إلى الأفعال مستحيلة؛ فامتنعت الأفعال من الجر لذلك السبب[5].

- **تعليل إعراب المضارع وتسميته**: يعلل إعراب المضارع وتسميته بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه، فإنك تقول: إنَّ عبدَ اللهِ لَيَفْعَلُ، كما تقول: إنَّ عبدَ اللهِ لَفاعِلٌ فيما تريد من المعنى. وأيضا فإنك تلحق به لام الابتداء، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس الجملتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية. وبهذا كله استحق المضارع أن يعرب، وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم[6].

- **تعليله بناء الفعل الماضي على الفتح**: يُستشف من كلام سيبويه على الفعل الماضي كأنه يستشعر أن الواجب أن يكون آخر الماضي ساكنا، وكأن الأصل في الأفعال أن تكون ساكنة الآخر، فيعلل لفتح آخر الماضي بأن فيه بعض المضارعة؛ ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعا، إذ تقول: هذا رجلٌ ضَربَ محمدًا، كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ محمدًا، وتقول: إنْ فَعَلَ، فعلتُ، كما تقول: إنْ يَفعلْ، أَفْعَلْ. ولذلك فارق الماضي السكون إلى الفتح، ولم يعرب إعرابا كاملا، مثل المضارع؛ لأن مضارعته ناقصة، إذ لا تدخل عليه لام الابتداء[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب،1/ 32.

[2] نفسه، 1/ 14.

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص102.

[4] سيبويه، الكتاب، 1/ 14.

[5] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص108.

[6] سيبويه، الكتاب،1/ 14.

[7] ينظر: نفسه،1/ 16.

ومعنى ذلك أن الأفعال ثلاثة أقسام: قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة فأعرب، وهو الفعل المضارع، وقسم ضارعها أو شابهها مشابهة ناقصة، فبني على الفتح وهو الماضي، وقسم ثالث بقي على أصله من السكون وهو فعل الأمر.

- **تعليل دخول التنوين على الأسماء دون الأفعال**: يعلل سيبويه دخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة، فضلا عن غيرها من الأفعال، بسبب خفة الاسم وثقل الفعل. يقول: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأُولى (يريد ما ذهب إليه من أن المصادر أصل الأفعال؛ ولذلك كانت الأسماء تتقدم الأفعال في الرتبة)، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها (أي: الأفعال) تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء (أي: إنها مشتقة من المصادر) ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم (أي: إنه تابع له، إذ لا يوجد فعل بدون فاعل) وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا»[1].

- **تعليل جزم المضارع في جواب الطلب** (الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض): علل ذلك معتمدا رأي الخليل، يقول:«وزعم الخليل أنك إذا قلت: إِنْ تَأْتِنِي، آتِكَ، فَآتِكَ انجزمت بإِنْ تَأْتِنِي، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائْتِنِي، آتِكَ»[2]، فهو يرى بأنهم جعلوه معلقا بما سبقه غير مستغن عنه، كما يكون الشرط، فقولك: ائْتِنِي، آتِكَ، هو كقولك: إِنْ تَأْتِنِي، آتِكَ؛ ولذلك جزموه كما جزموا جواب الشرط، وكأن هناك شرطا مقدرا.

2- 3- **القياس**: من الطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطّرادها. وهو يعتمد عنده على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والتراكيب المختلفة. ومن أمثلة ذلك:

- **قياسه حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة**، متمثلا بقول جرير [من الوافر]:

أَبَحْتُ حِمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ***وَما شَيْءٌ حَمَيْتُ بِمُسْتَباحِ

يريد الهاء **"أي: حَمَيْتُه"**، وقول الحارث بن كلدة [من الوافر]:

فَمَا أَدْري أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ***وطولُ العَهْدِ، أَمْ مَالٌ أَصابُوا؟

يريد: **أصابوه** ... يقول: كما لم يكن النصب (أي: الضمير المنصوب) فيما أتممت به الاسم، يعني الصلة. ويقول: إنّ حذفه في الصلة أحسن؛ لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد فكرهوا طولها، أما في الصفة فحذفه حسن، ولكنه لا يبلغ في الحسن مبلغ حذفه في الصلة؛ ولذلك جعل الحذف في الصلة الأصل، وقاس عليه الحذف في الصفة، وضعّف حذف العائد في الخبر؛ لأن الخبر غير المخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، كما هو الحال في الصلة والصفة[3].

- **قياسه عمل "إن" وأخواتها على عمل الفعل المتعدي**، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع، دلالة على أنها ليست أصلا في عمل الرفع والنصب[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب،1/ 20 – 21.

[2] نفسه، 3/ 63.

[3] نفسه، 1/ 87 – 88.

[4] نفسه، 2/ 131 – 132.

والصرف عند سيبويه كله أقيسة. قال ابن القطاع (ت: 515 ه):«فإني رأيت العلماء قد صنفوا في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا فيها المقال، وما منهم مَن استَوْعَبَهَا، ولا أتى على جملتها، واضطربوا في أبنيتها وخلطوا في رتبتها،على أن سيبويه أول من ذكرها، وأوفى من سطّرها، فجميع ما ذكر منها في كتابه ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه ذكر جملتها»[1].

وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة، ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه، ومن ذلك:

- **كلمة عزْويت**، أَيْ: قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرا في صيغتها، فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها، وهو "فِعْوِيل"، وحملها أو قاسها على "فِعْلِيت" لوجود النظير في هذا المثال، وهو عِفْريت ونِفْريت[2]. وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة، وإذا وُجد مثال شاذّ حُمل على غيره ودخل في قياسه.

- **إيثاره المقيس على الشاذ**: إذا نطقت العرب كلمة على صيغتين، وكانت إحداهما مقيسة والثانية شاذة، نص على ذلك في وضوح مؤثرا بناءَ المقيسة على الشاذة، ومن ذلك: كلمة "ثور"، فقد جمعها العرب على "ثِوَرة" جمعا قياسيا، كما تقول في كُوز: كِوَزَة وعود: عِوَدَة وزَوْج: زِوَجَة، وجمعوها أيضا على "ثِيَرة" جمعا شاذا، يقول: «وقد قالوا: ثِوَرَة وثِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا ذلك، كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم، وهذا ليس بمطرد يعني: ثِيَرة»[3].

- **وعنده أن جمع صائم صُوَّم**؛ لأنه واوي الأصل، ويقول: إنه سمع من العرب من يقول في جمعها: "صُيَّم" بالياء حملا لها وقياسا على عِصِيّ[4].

- **ويقول: إنهم يجمعون "حَلْقَة" على "حَلَق" شذوذا**، محدثين فيها هذا النقص وتغيير حركة اللام، كما صنعوا في النسب؛ إذ نسبوا إلى ثَقِيف قائلين: ثقفيّا بحذف الياء وفتح القاف، والقياس فيها عنده ثَقِيفِيّ[5].

3-العوامل والمعمولات: تسيطر نظرية العامل على كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، حتى يبدو لنا أنها الأساس الذي تُبنى عليه مباحث النحو. وهي تقابلنا منذ السطور الأولى في الكتاب، فقد عقب على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى: عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يُحْدِثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[6]. فالعامل هو الذي يحدث الإعراب وعلاماته من الرفع، والنصب، والجر والسكون.

---

[1] ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية القاهرة، (د ط)، 1999، ص89.

[2] سيبويه، الكتاب، 4/ 316.

[3] نفسه، 4/ 361.

[4] نفسه، 4/ 362.

[5] نفسه، 583/3، وينظر نفسه: 3/ 335.

[6] نفسه، 1/ 13.

ويبدو أن سيبويه قد قسّم الأبواب النحوية باعتبار العوامل، حيث بدأ بالفعل، ووزع الأبواب الأولى على لزومه وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل، ثم تحدث عما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر[1].

- **عمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد:** لا يقف سيبويه عند المفعول به في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، بل يضيف إلى ذلك عمله في المصادر، أي: المفاعيل المطلقة، مثل: ذهب الذهابَ الشديد، وقعد القُرْفُصاء، ورجع القهقرى. كما يضيف عمله في المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان)، نحو: قعد شهرين، وذهبتُ أمسِ[2].

ويذكر عمله في المجرور عن طريق الجار، ويلاحظ هنا أن حرف الجر الأصلي قد يحذف، وينصب المجرور على نزع الخافض، مثل: نُبِّئْتُ زَيْدًا يَقولُ ذالكَ، أي: عَنْ زَيْدٍ. ويفرق بين مثل هذا الحرف المنوي تقديره وحرف الجر الزائد، فإنه إذا حذف من مثل: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء/ 79]، أصبح لفظ الجلالة فاعلا، ولم تقدر باء محذوفة[3].

- **الفعل المبني للمجهول المتعدي إلى مفعولَيْن:** يعرض لصيغ المبني للمجهول إذا كان متعديا لمفعولين، ويقول: إن أولهما هو الذي ينوب عن الفاعل، مثل: كُسِيَ عبدُ الله الثّوبَ[4].

- **"كان" وأخواتها:** وقف عند كان وأخواتها: صار، وما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل، ويقول: إن المنصوب بعدها ليس مفعولا، وإنما هو خبر لها، وهي بذلك أفعال ناقصة، وقد تأتي تامة، فتكتفي بفاعل كغيرها من الأفعال مثل: كان الأمر، أي: وقع، وأصبح محمدٌ، أي: دخل في الصباح، ويقول: إن "ليس" لا تأتي إلا ناقصة[5].

- **باب التنازع:** عالج سيبويه في كتابه ظاهرة "التنازع"، حيث تصل نظرية الفعل العامل الذروة، في مثل: "زُرتُ وزارني زيدٌ"، و"زارني وزُرتُ زيداً"، حيث يُحتّم إعمال الفعل الثاني في كلمة "زيد" لقربه، ويضمر في الأول؛ حتى لا يكون الفاعل الواحد فاعلا لفعلين، فيجتمع بذلك عاملان على معمول واحد. يقول: «تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأمّا في المعنى،فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ»[6]. وجدير بالذكر أن الكوفيين يرون بأن العامل في هذا الباب هو الفعل الأول[7].

3- 1- إعمال العامل وإلغاؤه: أفرد سيبويه في كتابه بابا لبيان الإعمال والإلغاء في الأفعال، ومنه:

- **باب "ظن وأخواتها"**، أما الإعمال، فيتحتم إذا تقدم الفعل في مثل: "ظننت محمدا منطلقا"، وأما الإلغاء، فيجوز إذا تأخر الفعل عن مفعوليه، أو توسط مثل: "محمدا منطلقا ظننت"، و"محمدا ظننت منطلقا"، ويجوز الرفع في المفعولين على أنهما مبتدأ وخبر، وحينئذ يلغى عمل ظن، فيقال: "محمدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ"[8].

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص65.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 35.

[3] نفسه،1/ 38. ويسمي سيبويه هنا حرف الجر باسم حرف الإضافة.

[4] نفسه،1/ 41.

[5] نفسه، 1/ 45 وما بعدها.

[6] نفسه، 73/1.

[7] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 13، 86/1.

[8] سيبويه، الكتاب، 1/ 118 وما بعدها.

- **باب "إنَّ وأخواتها"**: تابع سيبويه الخليل في دخول "ما" عليها على "إنّ" وأخواتها، وجواز إلغاء عملها، فيقول: إن "إنّ" حين تخفف تلغى وتدخلها اللام الفارقة بينها وبين "إنّ" العاملة، مثل: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[يس/32]. ويذكر أن بعض العرب يُعملها وهي مخففة فيقول: "إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ"[1].

3- 2-حذف العامل: تعمل العوامل مذكورة ومحذوفة، ومن مواضع حذف العامل :

- **حذف الفعل:** يكثر حذف الفعل وبقاء عمله؛ مما جعل سيبويه يفرد لذلك صفحات كثيرة، حاول فيها أن يستقصي صور حذفه استقصاء دقيقا، وهداه ذلك منذ بادئ الأمر إلى اكتشاف **باب الاشتغال** الذي يُشغَل فيه الفعل أو شبهه بضمير أو بملابسه عن العمل في الاسم مثل: زيدا كلمته، وقد جعل "زيدا" مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور[2].

- **باب الإغراء والتحذير والاختصاص**: تعرض لحذف الفعل في باب التحذير، مثل: الأسدَ الأسدَ[3]، وإياك والأسدَ[4]، أي: احذر الأسد. وفي باب الاختصاص مثل: "إنّا معشرَ العرب كرامٌ"، وهو على تقدير: أعني[5].

- **حذف الفعل بوجود قرينة**: ويتطرق سيبويه إلى حذف الفعل جوازا، إذا دلت عليه قرينة، ومنه قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[النساء/ 171]، أي: ائتوا خيرا لكم. يقول: «وقال الخليل: كأَنَّك تحملُه على ذلك المعنى، كأَنّك قلتَ: انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه؛ لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ؛ فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام، ولعلْم المخاطَب أَنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انتَهِ، فصار بدلاً منقوله: ائتِ خيراً " لك "، وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لكَ»[6].

ومنه قولهم: "مرحبا وأهلا وسهلا" أي: أدركتَ مرحبَا، وأصبتَ أهلًا، ونزلتَ سهلا، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه[7].

- **حذف الفعل مع المفعول المطلق**: وقد أكثر سيبويه من عقد الأبواب التي تصور حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوبا، وهو إنما يجب إذا جاء بدلا من فعله، كقولهم في الدعاء له: "سَقْيًا ورَعْيًا"، يقول: «وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك اللهُ رعياً»[8]. وقولهم: "سبحان الله ومعاذ الله"،كأَنّه قال: تَسْبيحاً، فَنصَبَ هذا على أُسَبِّحُ اللهَ تَسْبيحًا. وقولهم: "مَعاذَ اللهِ"، كأنه قال: عِياذاً باللهِ. وعياذاً انتَصب على أَعوذُ باللهِ عِياذًا، ولكنهم لم يُظْهِرُوا الفعل ههنا[9].

---

[1] سيبويه، الكتاب،2/ 139 - 140.

[2] نفسه، 1/ 81.

[3] نفسه،1/ 253.

[4] نفسه، 1/ 273.

[5] نفسه،2/ 233.

[6] نفسه،1/ 283-284.

[7] نفسه، 1/ 295.

[8] سيبويه، الكتاب، 1/ 312.

[9] نفسه، 1/ 322.

ومما اطرد فيه حذف الفعل قولهم: "ما أنت إلا سيرا"، و"ما أنت إلا السيرَ" بالنصب، فكأَنه قال في هذا كلَّه: ما أنت إلاّ تَفْعَلُ فعلاً، وما أنت إلاّ تَفعَلُ الفعلَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل[1].

- **حذف الفعل مع الصفات**: قال سيبويه إنهم استخدموا في هذا الباب من الصفات، مثل: أقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ، ومثل ذلك: "عائذاً بالله من شرّها"، كأَنَّه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتَّى صار بمنزلة الذى رآه في حال قيامٍ وقُعودٍ؛ لأنه يَرَى نفسَه فيتلك الحال، فقال: عائذاً " بالله "، كأَنّه قال: أَعوذُ باللهِ عائذاً بالله، ولكنَّه حذف الفعل؛ لأَنَّه بدلٌ من قوله: أَعوذُ بالله، فصار هذا يَجرى ها هنا مجرى عِياذاً بالله[2].

- **حذف الفعل مع المصادر المثناة**: ومما حذف معه الفعل المصادر المثناة، مثل: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فانتَصب هذا، كما انتَصب سبحانَ اللهِ[3].

- **حذف الفعل للمدح والتعظيم أو الذم**: ويحذف الفعل مع قطع النعت ونصبه للتعظيم والمدح في مثل: "الحمدُ للهِ **الحميدَ**" بالنصب، أي: أُعظِّمُ أو أَمدحُ الحميدَ[4].

كما يحذف الفعل للذّم أيضا، كما في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[المسد/4]، أي: أَذُمُّ حمّالةَ الحَطَب.

- **العامل في المنادى**: يرى سيبويه أن "يا" ليست هي العاملة في النداء والندبة وما إليهما، وإنما العامل الفعل المحذوف، والياء بدل منه؛ إذ التقدير في مثل: يا عبدَ الله، يا، أُريدُ عبدَ الله[5]، وكأن المنادى عنده بمنزلة المفعول به.

- **حذف الفعل الناقص**: وليس الفعل التام وحده الذي يحذف، فـ "كان" الناقصة تحذف في مواضع، منها قولهم: "الناس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شَرًّا فَشَرٌّ" أي: إن كان الجزاء خيرا فخير، وإن كان شرا فشر. وأجاز أن يقال: إنْ خيرٌ فخيرٌ، أي: إن كان في أعمالهم خيرٌ، فالذي يُجزون به خير، هكذا قدر العبارة[6].

- **حذف المبتدأ**: مما يصح أن يدخل في حذف المبتدأ قول الله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[محمد/21] على تقدير: أمري طاعةٌ وقولٌ معروفٌ[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ﴾[يوسف/18]، على تقدير: الأمرُ صبرٌ جميلٌ. وقول الله جل وعز: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ﴾[الأحقاف/35]، أي: ذاك بلاغ[8].

ومما يطرد فيه حذف المبتدأ النعت المقطوع لمدح أو ذم، مثل: مررت بمحمدٍ الفاضلُ[9]، أي "هو الفاضلُ".

3- 3- حذف المعمولات: على نحو ما اتسع سيبويه في الحديث عن حذف العوامل، اتسع أيضا في الحديث عن حذف المعمولات، ومن ذلك:

---

[1] سيبويه، الكتاب،1/ 335.

[2] نفسه،1/ 340 – 341.

[3] نفسه،1/ 349.

[4] نفسه،2/ 62.

[5] نفسه، 1/ 291.

[6] نفسه،1/ 258، وما بعدها.

[7] نفسه،1/ 141.

[8] نفسه،1/ 382.

[9] ينظر: نفسه،2/62.

- **حذف الخبر بعد مرفوع "لولا"**: في مثل: "لولا عبدُ الله للقِيتُك"، أي: لولا عبد الله موجودٌ، لَلَقَيْتُكَ. ويفهم من كلامه فيها أن جوابها أغنى عن الخبر[1].

- **حذف المضاف**: يحذف المضاف تخفيفا، ويحل المضاف إليه محله في مثل: ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ [يوسف/82]، أي: أَهْلَ القرية[2].

ويخيل لمن يتابع سيبويه أنه ليس في اللغة معمول لا يحذف، فحتى الجملة تحذف، ويطرد ذلك في مواضع، منها:

-**حذف جواب الشرط إذا اجتمع مع القسم وكان القسم مقدّما عليه**: في مثل: وَاللهِ إِنْ زُرْتَني، لَأُكْرِمَنَّكَ.فهو يجعل الجواب للقسم، أما جواب الشرط، فقد حذف؛ لدلالة جواب القسم عليه[3].

- حذف جواب الشرطإذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل عليه، وكان فعل الشرط ماضيا: وكان يقدر جواب الشرط محذوفا في مثل: إِنْ قامَ زَيدٌ، أَقومُ، ويرى بإنَّ الفعل المضارع مؤخر في هذا المثال من تقديم، وأنّ الأصل: أقوم إن قام زيد، وحذف الجواب؛ لدلالة "أَقومُ" عليه.قال: «وقد تقول: إِنْ أَتَيْتَني، آتيكَ، أي: آتيك إن أَتَيْتَني»[4].

3- 4- احتمالات الإعراب: من يقف على تحليلات سيبويه في الكتاب، يتّضح له ما تحمله تلك التحليلات من دقة الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها، ومن هنا كان كتاب سيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب، بل يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية، فهو لا يسجل القواعد فقط، وإنما يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها، ويدخل في هذا التحليل للعبارات وفرة الاحتمالات في إعرابها[5]، من ذلك:

- **"دخلوا الأولَ فالأولَ"**: جعله حالا مثل: دخلوا واحدًا، فواحدًا. وجوز أن يقال: دخلوا الأولُ فالأولُ بالرفع، على أن الأول بدل من الضمير[6].

- ومن ذلك قولك: **"إِنَّ زيدًا مُنطلقٌ العاقلُ اللبيبُ"**، فقد جوز فيه النصب نعتا لزيد، كما جوز الرفع على وجهين: أن يكون "العاقلُ" بدلا من الضمير العائد على "زيد" في "منطلق"، أو يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وكأنه جواب على سؤال مقدر، كأنه قيل: من هو؟ فأجيب بأنه العاقل اللبيب. وإنشاء نصَبَه على الاسم الأول المنصوب. وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيوب﴾[سبأ/ 48]، و"عَلَّامَ الغُيوبِ"[7].

- ومن ذلك **نعت اسم لا النافية للجنس**، مثل: لا غُلامَ **ظريفَ** لكَ، فقد جوز في النعت أن يكون مبنيا على الفتح غير منون مثل الاسم، وقال: لأنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد، وجوز أن يكون منصوبا منونا، أي: لا غلامَ **ظريفًا** لكَ، يقول: كأنهم جعلوا الاسم و"لا" بمنزلة اسم واحد[8].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 129.

[2] نفسه، 3/ 247.

[3] نفسه، 3/84.

[4] نفسه، 3/66.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص78.

[6] سيبويه، الكتاب، 1/ 398.

[7] نفسه، 2/ 147.

[8] نفسه، 2/ 289.

- **حروف الجر الزائدة**: وقد هدتْه تلك التحليلات إلى تبيُّن حروف الجر الزائدة، وكلما وردت في تعبير نصَّ عليها. ومن ذلك "من" الزائدة مع الاستفهام والنفي في المبتدأ أو الفاعل مثل: هل من طعام؟ أي: هلْ طعامٌ؟ وما من طعام، أي: وما طعام، ومثل: ما أتاني من رجلٍ، أي: ما أتاني رجلٌ[1].

ومن ذلك الباء الزائدة في "حسْبُكَ"، مثل قولهم: بحسبِك قولُ السّوءِ، يقول: كأنهم قالوا: حسبُك قولُ السُّوء[2]. وكما تدخل الباء على "حسبك"، تدخل على المبتدأ بعدها إن قدرت خبرا مقدما، مثل: مَررتُ برجلٍ حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ، فـ"به" هنا بمنزلة "هو" في رأيه، ورأي أستاذه الخليل[3].

4-الكتاب: يُعدّ كتاب سيبويه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف. ومن المؤكد أن "سيبويه" بدأ تأليف الكتاب بعد وفاة الخليل، إذ نجده في كثير من المواضع يعقب على ذكره الخليل بكلمة "رحمه الله". وقد حمله عنه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت: 211 ه)، وأذاعه في الناس باسم "الكتاب" عَلَما اختص به هذا المصنَّف وحده دون بقية المصنفات في عصره، بحيث كان يقال في البصرة: "قرأ فلان الكتاب"، فيُعلم أنه كتاب سيبويه دون شك[4].

وقد نوه به النحاة وغيرهم تنويها عظيما، ومن ذلك قول أبي عثمان المازني(ت: 247 ه) تلميذ الأخفش: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ»[5]، ويقول الجاحظ (ت: 255 ه): «أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك "الزيات وزير المعتصم"، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئا، ففكرت، فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من "كتاب سيبويه"، وهذا "كتاب سيبويه" اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديتَ إليّ شيئا أحبّ إليّ منه»[6]. وكان المبرد (ت: 286 ه) إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيما له، استعظاما لما فيه[7]. ويقول أبو الطيب اللغوي (ت: 351 ه) فيه وفي كتابه: «هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو»[8].

ويقول السيرافي (ت: 368 ه): «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»[9].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 130.

[2] نفسه، 2/ 293.

[3] نفسه، 2/ 26.

[4] القفطي، إنباه الرواة، 351/2.

[5] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998، ص62.

[6] القفطي، إنباه الرواة، 351/2.

[7] نفسه، 348/2.

[8] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص73.

[9] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، مصر، (د ط)، (د ت)، ص37.

ولعل أول ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له عنوانا، وربما أعجلته وفاته عن تسميته كما أعجلته عن وضع مقدمة وخاتمة، فنحن نفاجأ بأن الكتاب يبدأ بهذا العنوان: "هذا باب علم ما الكلم من العربية". وفيه تحدث عن أقسام الكلمة، وأنها اسم وفعل وحرف.

والقارئ لكتاب سيبويه يحس كأنه كانت لا تزال في نفسه بقية يريد أن يضيفها إليه في بعض المواضع. ومن ذلك ما ورد في آخر الكتاب، حينما ذكر بيان حذف بعض العرب لحروف في بعض الأبنية تخفيفا على اللسان.قال: «مثل هذا قول بعضهم "عَلْمَاءِ بَنو فُلانٍ" فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلان. وهي عربية»[1]. حيث يبدو لنا أن الحديث قد انقطع.

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقح الكتاب ويخرجه إخراجا نهائيا. وربما كان هذا هو السبب الحقيقي في أننا نجد عنده أحيانا شيئا من الاستطراد، كأن يتحدث في بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية، وكأن يتعرض لبعض الصيغ التي ليست من الباب، كتعرضه لبعض صيغ الحال في حديثه عن النعت، وقد يتحدث عن باب في موضعين، على نحو ما صنع بجموع التكسير في الجزء الثاني من الكتاب[2].

4-1-<u>منهج سيبويه في الكتاب</u>: مع أن سيبويه لم تكن له فرصة مراجعة كتابه وتنقيحه، إلا أنه ينبغي ألّا نظن من ذلك أن الكتاب لم يُكْفَل له منهج سديد في التصنيف، فقد نسَّق سيبويه أبوابه وأحكمها إحكاما دقيقا، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف.

وقد جعله في قسمين كبيرين:

- <u>القسم الأول</u>: خصّه بالنحو ومباحثه، فهو لا يكاد يترك في مباحثه جانبا إلا استقصاه من جميع أطرافه في الجزء الأول من الكتاب وأوائل الجزء الثاني.

- <u>القسم الثاني</u>: خصصه للمباحث الصرفية، محيطا بكل تفاصيلها إحاطة تامة، واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإبدال، والإمالة، والوقف، والروم، والإشمام، والإشباع وما إلى ذلك.

4- 2-<u>المصطلح النحوي في الكتاب</u>[3]: كان لكتاب سيبويه الفضل الأول في إشاعة كثير من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا. وما كان ممن جاء بعده إلا يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة؛ لغرض الدقة في التوضيح، فمن ذلك أنه:

- عرض لأبواب التوابع عرضا واسعا، وجرت على لسانه مصطلحات: النعت، والبدل، والتوكيد، والعطف ويريد به عطف البيان، ولكنها جميعا يتداخل بعضها في بعض، بحيث يسميها أحيانا صفة، وقد يسمي عطف البيان نعتا[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 475/4.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص60.

[3] للاستزادة في المصطلح اللغوي عند سيبويه، يراجع: كمال رقيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

[4] ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص140.

- قد لا يضع سيبويه الاصطلاح الخاص المميز، كأن نجده يقول: **"هذا باب نظائر ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً، وَرَمَيْتُهُ رَمْيَةً"**[1]، وسمى النحاة الباب بعده **"اسم المرة"**.

- ومنه: **"هذا بابُ ما عالَجْتَ بِهِ"**[2]، وسماه النحاة بعده **"اسم الآلة"**.

- ومنه كذلك: **"هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها"**[3]، مثل: مَجْلِس، وسمى النحاة بعده ذلك **"باسم المكان المشتق"**.

- ومنه أيضا:**"هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"**[4] مثل: كلَّمْتُ وكَلَّمني محمدٌ، وسمى النحاة هذا الباب باسم **"باب التنازع"**.

- ومن ذلك أيضا: **"هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم"**[5]، وسمى النحاة الباب باسم **"باب الاشتغال"**.

4- 3- <u>الغموض والإبهام في الكتاب</u>: نجد في مواطن مختلفة من الكتاب بعضا من الغموض والإبهام، وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبيعي أن يتعسّر عليه التعبير أحيانا، وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام. وكثيرا ما يوجز في موضع يفتقر إلى شيء من البسط.

ويبدو ذلك في بعض المواضع، كأن نجده يتحدث عن الحذف في الكلام وما قد يجري فيه حذف الفعل، ويمثل لذلك بقوله: «قالوا: حينَئذٍ الآنَ، وإنما يريد: حينئذ واسمع إليّ الآن، فحذف "واسمع"»[6].

كما يمثل للحذف في موضع آخر بقوله: «"وما أغفلَهُ عنك، شيئا"، أيْ: دعِ الشكّ عنه؛ فحُذف هذا لكثرة استعمالهم»[7]. وظل النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة، ولا يعرفون بالتالي موضع حذف الفعل حتى جاء أبو إسحاق الزجاج (ت: 310 ه)، فقال: «معناه على كلام قد تقدم، كأنّ قائلا قال: زيدٌ ليس بغافل عني، فقال المجيب: بلى، ما أغفله عنك. انظر شيئا، أي: تفقَّدْ أمرك، فاحتجّ به على أن الحذف –يريد حذف انظر- الناصب شيئا، كأنك لما قلت: ما أغفلَهُ عنك، أردت أن تبعثه على أن يعرف صحة كلامك، فقلت له: انظر شيئا فإنك تعرف ما أقوله لك، كما تقول: انظر قليلا؛ أي تفقّد»[8]، وبذلك فُهمت العبارة واتضحت بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز.

4- 4- <u>شروح الكتاب</u>: كان ذلك الغموض في جوانب من الكتاب سببا في أن يتناوله كثير من النحاة بالشرح والتفسير، والتعليق. وفي مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجَرْمي والمازني. وكلما تقدمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرّماني.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 4/ 86.

[2] نفسه، 4/ 94.

[3] نفسه، 4/ 87.

[4] نفسه،73/1.

[5] نفسه،80/1.

[6] نفسه، 224/1.

[7] نفسه، 2/ 129.

[8] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد لي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، 461/2.

وقد عُنُوا عناية واسعة بشرح شواهده الشعرية ونسبة المجهول منها إلى أصحابها. وكان أول من عُنِيَ بذلك الجرمي، وفي ذلك يقول: «نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف، فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[1]. وعني بعده كثيرون بشرح هذه الشواهد، وفي مقدمتهم المبرّد، والزجّاج، والسّيرافي.

وكان سيبويه من الثقة بحيث لم يطعن أحد في شيء مما أنشده من الأشعار مجهولة القائل، ولا علق عليه باتهام أو إنكار، وفي ذلك يقول صاحب الخزانة: «الشاهد المجهول قائله وتتمّته إن صدر من ثقة يُعتَمَد عليه قُبِل، وإلا فلا؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتا عديدة جُهل قائلوها وما عِيب بها ناقلوها»[2].

4- 5- <u>التعريفات</u>: وترد التعريفات في الكتاب على النحو الآتي:

4- 5- 1- <u>التعريف بالمثال</u>: يغلب على سيبويه أن يعنى في توضيح الباب الذي يتطرق إليه بذكر أمثلته التي توضّحه. يقول - مثلا - في باب التنازع بعد ذكر عنوانه "هذا باب الفاعلَين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك" : «وهو قولك: ضَرَبْتُ وَضَرَبَني زَيْدٌ، وضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيدًا؛ تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى، فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يُعْمَلُ في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ. وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقُضُ معنىً، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قد وقع بزَيْدٍ »[3].

ويقول في باب الإمالة: «هذا باب ما تُمَال فيه الألفات، فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابِدٌ، وعالِمٌ، ومساجِدُ، ومفاتيحُ، وعُذافِرٌ، وهابيلُ، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها»[4].

4- 5- 2- <u>التعريف بذكر الأقسام المنطوي عليها الباب</u>: وقد يعمد إلى ذكر الأقسام التي ينطوي عليها الباب، ومن ذلك:

- **<u>أقسام الكلم</u>**: يقول في فاتحة كتابه: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[5].

- **<u>المنادى</u>**: يقول مقسما المنادى إلى منصوب ومبني على ما يرفع به: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره.والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب»[6].

---

[1] البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 1/ 17، و1/ 369.

[2] نفسه، 1/ 16.

[3] سيبويه، الكتاب، 1/ 73.

[4] نفسه، 4/ 117.

[5] نفسه، 12/1.

[6] سيبويه، الكتاب، 2/ 182.

- **التصغير**: يقول في باب التصغير مبينا له في أمثلته أو صيغه: «اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل»[1]، ثم يذكر الأمثلة مثل: جُبَيْل، وجُعَيْفِر، ومُصَيْبيح. وكأنه في كل ذلك آثر المنهج التحليلي الذي يعنى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفريعاته مباشرة[2].

4- 5-3- التعريف بالحدّ: وقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرد، فيحاول أن يحد ما يتطرّق إليه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، ومن ذلك:

- **تعريف الفعل**: عرف الفعل في بداية الكتاب بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث (مصادر) الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[3]. وهو تعريف دقيق؛ إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أي: المصدر ودلالته على الزمان الماضي والمستقبل والحاضر، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر. وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين البصريين والكوفيين، وهي مسألة أيهما هو الأصل: المصدر أو الفعل؟ أو بعبارة أخرى: أيهما اشتُق من صاحبه؟ وواضح من قول سيبويه: «أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» أن المصدر -في رأيه- هو الأصل، وأن الفعل مشتق منه. ورأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل واشتق منه المصدر[4].

- **تعريف المبتدأ**: عرّفه بقوله: «فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ»[5]، ثم بيّن إعرابه، وعلاقته بالخبر، فقال: «والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه»[6].

- **تعريف الترخيم**: قال: «والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفا»[7]. وأضاف مبيّنا المواضع التي يكون فيها الترخيم: «واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء»[8].

ومما سبق يبدو كأن سيبويه هو الذي وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفا جامعا يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة، وإن لم يتوسع في ذلك كما فعل النحاة بعده[9].

5- التمارين النحوية والصرفية: إذا كان الخليل قد فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما، فإن سيبويه قد توسع في فتحه سعة شديدة، فهو يصوغ في كتابه أمثلة توضح تلك القواعد والمقاييس.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 3/ 415.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص64.

[3] سيبويه، الكتاب،1/ 12.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 28، 1/206.

[5] سيبويه، الكتاب،2/ 126.

[6] نفسه، 2/ 126.

[7] نفسه، 2/ 239.

[8] نفسه، 2/ 239.

[9] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص64.

وهو لا يتسع في التمارين النحوية كما اتسع به في التمارين الصرفية؛ فقد كان يحتذي في النحو بما سمعه عن العرب وشيوخه وما ثقفه من قراءات الذكر الحكيم، وقلما عمد إلى وضع الأمثلة. أما في الصرف، فقد اتسع في ذلك اتساعا كبيرا[1]، ومن ذلك:

- **المنوع من الصرف**: عرض في الممنوع من الصرف أبنية كثيرة لم تُسمع عن العرب، يقول مثلا: «وإن سميت رجلا ضَربوا، فيمن قال: أكلوني البراغيث (أي: من يعامل الواو معاملة تاء التأنيث) قلت: هذا ضَرَبونَ قد أقبل، تُلحق النون كما تُلحقها في "أولي" لو سميت بها رجلا من قوله عز وجل: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾[فاطر/1][2].

وتكثر مثل هذه الأبنية المصنوعة في الصرف، حتى إنه يعقد لها أحيانا فصولا برمتها، ومن خير ما يصور ذلك عنده "باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل"[3]، و"باب ما قِيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره"[4].

وعلى هذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة النحوية، فحسب، بل يوسّع بحثه فيها إلى كل صيغة ممكنة.

وبهذا رسم سيبويه أصول العربية، وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية. يقول ابن جني: «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقُصُودهم آمّين، جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذي جمع شَعَاعه،وشَرَع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أَغْفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فَوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذَوا، لا سيما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل[5]»[6].

- **المسألة الزّنبورية**[7]: ونختم هذه المحاضرة بالحادثة الشهيرة التي وقعت لسيبويه مع لأبي حمزة الكسائي، أو ما يعرف بـ "المسألة الزّنبورية". فقد رُويَ أن سيبويه التقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن هارون الرشيد، وكان ذلك في دار يحيى البرمكي، وقيل: بل في دار الرشيد، ولم يلبث الكسائي أن تعرض له بالسؤال: كيف تقول: **"قد كنت أظنّ أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها؟ "**، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. قال الكسائي: لحنت، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه. فدفع سيبويه قوله، وطال بينهما الجدال، وكان بالباب نفرٌ من عرب الحطمة النازلين ببغداد، ممن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي سؤالهم، ولما سُئلوا، أجابوا بقول الكسائي، فانكسر سيبويه كما يقول الرواة.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ، ص91.

[2] نفسه، 3/ 209.

[3] نفسه، 4/ 406.

[4] نفسه، 4/ 427.

[5] شَعَاعَهُ: مُتَفَرَّقَهُ. - شَعَاعَهُ: مُتَفَرَّقَهُ.- أغفاله: جمع غفل، وهو ما لا سمة له. - خلج: جذب، أشطانه: جمع شطن، وهو الحبل الطويل. - بعج: فتق. - أفاء الفوارد: رجع الشوارد. - الأغفاله: جمع غفل، وهو ما لا سمة له. - خلج: جذب، أشطانه: جمع شطن، وهو الحبل الطويل. - بعج: فتق. - أفاء الفوارد: رجع الشوارد.

[6] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)،1/ 308

[7] ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 358/2 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة:99، 224/2 وما بعدها. وابن هشام، مغني اللبيبعن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط) 1991، 1/ 103 وما بعدها.

والحق في هذه المسألة كان في جانب سيبويه؛ لما يقتضيه القياس في هذا الموضع، ولأنه يطرد الرفع فيه في آي الذكر الحكيم من مثل: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾[الأعراف/108]، وقوله:﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌفَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: 13 – 14]، ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس/ 29].

وكان سيبويه ونحاة البصرة لا يعتدّون بما يجري على لسان عرب الحُطَمة؛ لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم في الحاضرة، بل لقد كانوا يهدرون ما جاء على ألسنة بعض البدو من لغات شاذة لا تجري مع القياس المستنبط من كثرة ما يدور على ألسنة الفصحاء، كالجر بـ"لعلّ" والجزم بـ"لن".

قائمة المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

2- ـــــــــــ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998.

3- البغدادي (عبد القادر بن عمر. ت: 1093 ه)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

4- ابن الجزري (محمد بن محمد بن علي. ت: 833 ه)، **النشر في القراءات العشر**، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت).

5- ابن جني (أبو الفتح عثمان. ت: 392 ه)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت).

6- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. ت: 681 ه)، **وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط).

7- رقيق (كمال)، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012– 2013.

8-الزُّبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن. ت: 379ه)، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

9- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ت: 337ه)، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011.

10- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180ه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

11- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت: 368 ه)، **أخبار النحويين البصريين**، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، مصر، (د ط)، (د ت).

12- ـــــــــــ، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد لي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

13- ضيف (شوقي)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

14- أبو الطيب اللغوي(عبد الواحد بن علي الحلبي. ت: 351 ه)، **مراتب النحويين**، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط2، 2009.

15- الفيروزآبادي (محمد ابن يعقوب. ت: 817 ه)، **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**، تح: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2001.

16- ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر. ت: 515 ه)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية القاهرة، (د ط)، 1999.

17- القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف. ت: 646 ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

18- القوزي (عوض حمد)، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981.

19- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761ه)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط) 1991.